

**قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في المملكة
العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)**

خالد سعد ابو الفتوح الفقى*

(*) خالد سعد ابو الفتوح الفقى :

Email: dr_muhammadsaad_1976@yahoo.com

المستخلص:

في سعي المملكة العربية السعودية إلى تمويل وتنفيذ برامج التنمية الطموحة بها، فقد تواجه بعض العقبات، ومنها قلة الخبرات الفنية أو عدم كافية التمويل، ويتم التغلب على ذلك بالعديد من الآليات، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد هذه الآليات، وبه استطاعت معظم دول جنوب شرق آسيا أن تحقق معدلات نمو مرتفعة، وهدفت الدراسة إلي محاولة بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي مستخدمًا في ذلك الأسلوب الوصفي التحليلي وكذلك الأسلوب القياسي في تحليل السلاسل الزمنية لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. تم استخدام طريقة التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (**Bounds Test**)، المعروف باسم ("**ARDL** Auto Regressive Distributed lag") الذي يعتمد على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (**Unrestricted Error Correction Model** "UECM")، والفرضية الأساسية للبحث " توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية". وخلص البحث إلى عدة نتائج أهمها: ثبوت علاقة التكامل المشترك بين معدل النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية والاستثمار الأجنبي المباشر وباقي متغيرات الدراسة وكذلك وجود علاقة معنوية طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير وعلاقة غير معنوية في الأجل الطويل، ووجود علاقة سببية من اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى كل من الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي، ومن ثم أوصي البحث بضرورة إعطاء المزيد من الحوافز للاستثمارات وتقديم المزايا للمستثمرين، وتحفيز القطاع الخاص في المجال الاستثماري بتقديم المزايا الضريبية والجمركية والتمويلية، وزيادة الاستقرار السياسي والأمني، وإبراز المزايا النسبية ونقاط القوة التي تتمتع بها المملكة، والعمل على استقرار السياسة النقدية والمالية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذج (**ARDL**)، المملكة العربية السعودية.

Abstract:

As the Kingdom of Saudi Arabia seeks to finance and implement its ambitious development programmes, it may face some obstacles, including a lack of technical expertise or insufficient funding. This is overcome by many mechanisms, and foreign direct investment is one of these mechanisms, and with it, most Southeastern Asia countries have been able to achieve high growth rates. The study aimed to try to demonstrate the impact of foreign direct investment on the rate of economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia. The deductive approach was relied upon, using the descriptive analytical method as well as the econometric method in time series analysis to measure the relationship between foreign direct investment and economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia used the cointegration method through Bounds Test, known as (Auto Regressive Distributed Lag "ARDL"), which is based on the Unrestricted Error Correction Model "UECM", and the basic hypothesis For the research, "There is a significant statistical relationship between foreign direct investment and economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia. The research concluded with several results, the most important of which are: proving the cointegration relationship between the rate of economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia, foreign direct investment and the rest of the study variables, as well as the existence of a positive significant relationship between foreign direct investment in the short term and a non-significant relationship in the long term, and the existence of a one-way causal relationship from GDP to both foreign investment and domestic investment, and then the research recommended the necessity of giving more incentives to investments and providing benefits to investors, stimulating the private sector in the investment field by providing tax, customs and financing benefits, increasing political and security stability, and highlighting the relative advantages and strengths it enjoys. Kingdom, and working to stabilize monetary and financial policy.

Keywords: foreign direct investment, economic growth, ARDL model, Kingdom of Saudi Arabia.

١. مقدمة:

تعد الاستثمارات الأجنبية من أهم وسائل تنويع الموارد المالية حالياً، كما يمكن القول إن الاستثمارات الأجنبية تعد المصدر الرئيس الذي تقوم عليه اقتصاديات عدد من الدول، خاصة جنوب شرق آسيا، ويؤثر فيها عدد من المحددات، منها: تنظيم وتوجيه تلك الاستثمارات، بما في ذلك سياسات وإجراءات وحوافز جذب الاستثمارات وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النجاح المستهدف (تودارو: ٢٠٠٧: ١٥).

وتبين من التجارب التنموية لعدد من الدول النامية بأن الاستثمارات الأجنبية أفضل من القروض الخارجية، وهذا ما قامت به دول جنوب شرق آسيا في تجارها التنموية (Masry, M: 2015: 28).

ونجحت المملكة خلال سنوات قليلة من تنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية في رفع إيراداتها غير النفطية لتصل إلى ٤١١ مليار ريال في عام ٢٠٢٢ (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٢)، وإطلاق برنامج طموح لتعزيز المحتوى المحلي وخفض الواردات وتعزيز الصادرات، وتحقيق الأمن الإستراتيجي وتنفيذ مشروعات كبرى كمشروع نيوم، والبحر الأحمر، وأملا، والقدية، وذلك وفقاً لشراكات استثمارية مع شركات عالمية تدعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة بالتحفيز، كما اهتمت بتنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره في الاقتصاد، والمُضي قدماً في خصخصة بعض القطاعات الحكومية لزيادة كفاءتها، وخفض التزاماتها المالية، وتعظيم ربحيتها وبالتالي خلق إيرادات مستدامة للمالية العامة، عن طريق زيادة الاهتمام بقطاع التعدين، والخدمات اللوجستية، والسياحة، وإعادة النظر في السياسات الضريبية لتنويع مصادر الدخل للاقتصاد السعودي.

ويرى المؤيدون: أن الاستثمار المباشر بما يمثله من حزمة من رؤوس أموال نقدية ومعدات تكنولوجية ومعارف إدارية وتسويقية وتنظيمية - يلعب دوراً إيجابياً في تعويض الفجوة التي تعاني منها الدول النامية، ويرى المعارضون: أن هذه الاستثمارات ليست إلا وسيلة إستثمارية جديدة لمواصلة إستنزاف الدول النامية، فمعظم الاستثمارات الأجنبية توجه إلى القطاعات الخدمية والإستخراجية وتتبع عن القطاعات التي هي في حاجة إلى الاستثمار بشكل كبير مثل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية (Behrman, J.N: 2001:64).

وتتنافس معظم الدول على جذب الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال تقديم العديد من المزايا والحوافز التمويلية والضريبية، لأنها تساعد هذه الدول في الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وترفع من كفاءة العمالة بها، ولكي تجذب هذه الدول أكبر قدر من هذه الاستثمارات تقوم بسن التشريعات التي توفر الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي من أي أخطار وتقدم له العديد من المزايا (خيرية: ٢٠١٨: ٧٦).

ويلاحظ من تجارب الدول النامية، أن دول جنوب شرق آسيا اعتمدت على الاستثمارات الأجنبية، بينما الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية اعتمدت على القروض الخارجية، وقد تبين أن الاستثمارات الأجنبية هي أفضل وسائل التمويل الأجنبي، وأن من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ولكي تستطيع الدول النامية جذب الاستثمارات الأجنبية، كان عليها أن تقدم المزيد من الحوافز لجذب المزيد منها، والتعرف على ما يعوق إنسيابها والعمل على إزالتها أو الحد منها (عثمان: ٢٠٢١: ٢٢٣).

ونظرًا لأهمية هذه الظاهرة، عملت العديد من الدول النامية خلال العقود الماضية على تحسين مناخها الاستثماري بهدف جذب هذه الاستثمارات، وتمكنت هذه الدول من الاستفادة من إمكانات الشركات الأجنبية التي ليس لها القدرة التمويلية فقط، بل تمتلك كذلك القدرات الإنتاجية والتسويقية والتكنولوجية الحديثة في رفع معدلات نموها الاقتصادي، وفي حين ساهمت هذه الاستثمارات في تعويض النقص في المدخرات المحلية من ناحية، فهي في الجانب الآخر ساهمت في توفير فرص العمل للمواطنين، وخاصة في تنمية قدرات رأس المال البشري (آل شيخ: ٢٠٢٤).

٢.١ مشكلة البحث:

تعتبر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة بالمملكة العربية السعودية وذلك على الرغم من الأهمية الكبيرة له، حيث لم تعد الأهمية للاستثمار الأجنبي المباشر مقصورة على جذب رؤوس الأموال، فضلاً عن المهارات الإدارية والتنظيمية والمساهمة في نقل التكنولوجيا الحديثة، لكن امتد دوره إلى مساهمته في تعزيز الكفاءة الاقتصادية للدولة المضيفة عن طريق زيادة التنافسية وتدعيم القدرات التصديرية بالإضافة إلى توفير مقومات التنمية المستدامة. وتسعى المملكة إلى زيادة درجة التنافسية بين دول العالم، وذلك من خلال خلق مزايا نسبية لمنتجاتها حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، وبالرغم من التقدم الذي أحدثته المملكة في

هذا المجال، ولكنه ما زال متواضعاً، وعليه تسعى حكومة المملكة إلى تحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، خاصة من بعد تبني رؤية ٢٠٣٠ تسعى حكومة المملكة إلى تنويع مصادر الدخل مستقبلاً، وعدم الاعتماد على النفط بصفة رئيسية، وذلك لتقلب أسعاره من وقت لآخر، مما يؤثر على خطط التنمية.

وعليه مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

هل يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟

٣.١ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المملكة.
- تحديد أهم معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عامة وفي المملكة خاصة.
- تحديد أهم آليات زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة.
- الخروج بتوصيات تعمل على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى المملكة.

٤.١ فرضية البحث:

يتمثل فرض البحث في التالي:

"توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية".

٥.١ حدود البحث:

أ- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

ب- الحدود الزمانية: (١٩٩٠-٢٠٢٢).

٦.١ أهمية البحث:

سعت المملكة العربية السعودية كغيرها من دول العالم إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بعد أن كشفت المشكلات المالية الناتجة عن الانخفاض الحاد لأسعار البترول منذ سنة ١٩٨٦ والتي امتدت حتى نهاية التسعينات مع ما صاحبها من توترات جيوسياسية في منطقة

الشرق الأوسط عن ضعف البنية الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي المناسب، وهذا ما دفع بالمملكة إلى إصدار نظام الاستثمار الأجنبي المحدث في عام ٢٠٠٠ لمواكبة المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية، والذي جاء في أهم أحكامه بأن منشآت الاستثمار الأجنبي تتمتع بنفس المزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية، ويهدف تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار عام ٢٠٠٤، إلى جانب اتخاذ الحكومة العديد من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية والتنظيمية من أجل توسيع مشاركة رأس المال الخاص المحلي والأجنبي في عملية التنمية، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتعزيز دور الدولة في الخمسة عشر عاماً الماضية من خلال رفع القدرة على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي.

ترجع أهمية البحث إلى دور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستخدام الأمثل لموارد الدولة، من خلال شراء الشركات الأجنبية ستقوم بشراء بعض مدخلات الإنتاج المنتجين المحليين بدلاً من شرائها من الخارج نظراً لانخفاض تكلفتها (Flora, U. Tian, Z. Ezeue: 2020).

وعليه تتمثل أهمية البحث، في النقاط التالية:

- أ- التعرف على تطور كل من صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.
- ب- التعرف على اتجاه العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي في المملكة والاستثمار الأجنبي المباشر وباقي متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.

٧.١ منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي ، مستخدماً الأسلوب التحليلي عند تحليل بيانات البحث، والتي تم الحصول عليها من الجهات ذات الصلة، خاصة البنك المركزي السعودي، وبيانات البنك الدولي، كما تم استخدام الأساليب القياسية لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، تم استخدام طريقة التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (Bounds Test)، المعروف باسم ("ARDL" Auto Regressive Distributed lag) Unrestricted Error Correction) الذي يعتمد على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (

(Model "UECM")، وللحصول على النتائج القياسية تم استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 13).

٨.١ خطة البحث:

تم تناول هذا البحث من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: المقدمة.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي ومراجعة الأدبيات.

المحور الثالث: دور الحكومة في تهيئة مناخ الاستثمار بالمملكة العربية السعودية.

المحور الرابع: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

المحور الخامس: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

٢. المحور الثاني الإطار المفاهيمي ومراجعة الأدبيات:

١.٢ الإطار المفاهيمي: إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الاقتصادية ترجع إلى الهام الذي يلعبه في مسار النمو الاقتصادي وتطوره، وبالتالي فإن الأدب الاقتصادي يزخر بالعديد من الدراسات والأبحاث اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. بينت هذه الدراسات الاختلاف في تحليل العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. حيث توصلت معظم الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي هو المحدد لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن النمو الاقتصادي هو المتغير الخارجي. وعلي عكس ذلك، تري بعض الدراسات الأخرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحدد لوجود معدل نمو اقتصادي مرتفع مما يدل على أن النمو الاقتصادي هو المتغير الداخلي.

١.١.٢ الاستثمار الأجنبي المباشر: يوجد العديد من المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر منها (جباري، ٢٠١٣):

□ التعريف منظمة التجارة العالمية (WTO): بأنه نشاط ينطوي على امتلاك المستثمر لأصول

إنتاجية بغرض إدارتها في دولة أخرى (الدولة المضيفة).

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): أي نشاط استثماري مستقر في بلد المنشأ ويمتلك أصولاً في البلد المضيف وذلك بهدف الاستثمار.
- تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): عبارة عن استثمارات أجنبية في أصول رأسمالية ثابتة في دول ما بهدف تحقيق منفعة مشتركة (للمستثمرين والدولة المضيفة).
- وبناءً على ما تقدم يمكن نستنتج تعريف مشترك للاستثمار الأجنبي المباشر: استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية وبنطوي على نقل أصول مادية أو غير مادية مع قدره المستثمر في التأثير على المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم.
- ٢.١.٢ النمو الاقتصادي:
- أ. المفهوم: يوجد العديد من المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي منها (جباري، ٢٠١٥):
- عرف (S.Kuznets) النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية إلى سكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية قائمة على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيدولوجية والمؤسسية التي يحتاج إليها الأمر.
- أما (أوجست سوانينبيرج) عرفه بأنه تحقيق زيادة في الدخل الوطني أو إجمالي الناتج المحلي لدولة ما.
- بشكل عام الكتابات الاقتصادية لم تختلف كثيراً في تعريفها للنمو الاقتصادي، حيث انتقلت معظم الآراء على أنه تعبير عن الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي تحسن مستوى المعيشة للأفراد.
- ب. الشروط: توجد العديد من الشروط التي ينبغي أن يحققها النمو الاقتصادي (جباري، ٢٠١٥):
- الزيادة في الناتج المحلي اجمالي لا بد أن يتبعها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى آخر الزيادة في الدخل الإجمالي أو الناتج الإجمالي لا بد يكون بمعدلات أكبر من الزيادة في معد نمو السكان.

□ الزيادة في الدخل تكون حقيقية وليست اسمية فقط، أي الزيادة في الدخل تكون بمعدلات أكبر من كعدلا التضخم.

□ الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو نصيب الفرد منه لا بد أن تكون بشكل مستمر وليس لفترة عابرة أو مؤقتة.

٢.٢ مراجعة الأدبيات:

١.٢.٢ الإطار النظري لمراجعة الادبيات:

أ. النظريات المفسرة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو:

□ أوضح كينز في نظريته عام (١٩٣٦) أن الاستثمار هو العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي، أي هو المؤشر الأساسي في عملية توسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة معدلات النمو في الأجل الطويل. وأوضح كينز من خلال مفهوم "المضاعف" أن حدوث أي تغير في الاستثمار سيعمل على تغير أكبر منه في حجم الدخل أو الناتج وفي نفس الاتجاه (علاقة طردية)، ويطلق على العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي (البدوي، ٢٠١٧).

□ أما بعد الحرب العالمية الثانية ظهر عدد من النماذج التي حاولت تفسير كيفية حدوث النمو في الدول النامية ومنها نموذج هارود-دومار. حيث يربط النموذج بين معدل الاستثمار ومعدل النمو، حيث يوضح النموذج وجود علاقة طردية بين معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي (عبدالمولى، ٢٠٢١).

□ أما نموذج النمو النيو كلاسيكي للنمو لسولو الذي ظهر في عام ١٩٥٦ والذي حاول أن يوضح محددات النمو، وينطلق هذا النموذج من نموذج هارود-دومار ولكنه أدخل عليه بعض التغييرات وأضاف إليه عنصر العمل والتكنولوجيا. ونظرًا لأن عنصر رأس المال منخفض في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في الدول النامية مما يشجع من انتقال رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وذلك سواء

في صورة استثمار أجنبي مباشر أو غير مباشر. ولكن أوضح سولو أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير محدود على النمو الاقتصادي في الأجل القصير ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل تاركًا معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير (جباري، ٢٠١٥).

□ أما نموذج روستو لمراحل النمو عام ١٩٦٠ فقد حدد خمس مراحل ينبغي أن تمر بهم الدول لتحقيق النمو، وقسم روستو الدول وفقاً لهذه المراحل إلى مجموعتين حيث تضم المجموعة الأولى الدول النامية وهي الدول التي لازالت في المرحلة الأولى أو الثانية، والمجموعة الثانية تضم الدول المتقدمة وهي الدول التي وصلت أو اجتازت المرحلة الثالثة. وحدد روستو شروط الوصول للمرحلة الثالثة (تحقيق معدلات نمو مرتفعة) في تعبئة المدخرات المحلية أو الأجنبية لتمويل الاستثمارات، أي أنه حدد شروط النمو في تحقيق معدل استثمار مرتفع، ولكنه يعاب عليه أنه لم يضع نموذج يحدد معدل الاستثمار المطلوب لتحقيق هذا النمو (عبد المولى، ٢٠٢١).

٢.٢.٢ الإطار التطبيقي لمراجعة الأدبيات:

بعد أن تم مناقشة الإطار النظري عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي سنقوم بتوضيح العلاقة تطبيقياً في الدول. ولأهمية الموضوع البالغة فقد كانت الأدبيات التطبيقية متعددة، بل ومتنوعة أيضاً ما بين الجديد والقديم، وذلك على النحو التالي:

- دراسة (Fernandes, 2024) والتي تهدف والتي تهدف إلى دراسة تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البرازيل، وتوصلت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل. حيث يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تراكم رأس المال، ونقل التكنولوجيا، والتنوع القطاعي، وتعزيز القدرة التنافسية. ومع ذلك، فإن التأثير يختلف باختلاف المناطق والصناعات، مع وجود تباينات في التأثيرات غير المباشرة. كما أوصت الدراسة بالحاجة إلى سياسات مستهدفة لتعزيز فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز النمو الشامل، ومعالجة التفاوتات الإقليمية وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

- دراسة (Fazaalloh, 2024) والتي تهدف إلى تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في إندونيسيا على مستوى ٣٣ مقاطعة خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩) باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وأظهرت النتائج أن الاستثمار الجنبى المباشر بشكل عام يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في المقاطعات الإندونيسية، أما على مستوى القطاعات فيؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي بقطاعات: التعدين - التصنيع - المياه والغاز والكهرباء - الفنادق والمطاعم في حين يؤثر بشكل سلبي كبير على القطاع الزراعي.
- دراسة (Shrestha, 2024) التي تهدف إلى معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القوى العاملة على النمو الاقتصادي في دول رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) ذات التأثير الثابت خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢)، وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي وعلاقة كبيرة بين الاستثمار الجنبى المباشر والنمو الاقتصادي في هذه الدول.
- دراسة (Yedder & Ellouze, 2024) والتي تهدف إلى استكشاف العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في عينة مكونة من ٢٢ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠٢٠) باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وتشير النتائج إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي.
- دراسة (Chowdhury & Alam, 2023) والتي هدفت إلى دراسة تأثير كل من (الاستثمار الأجنبي المباشر - تكوين رأس المال الإجمالي - الانفتاح التجاري) على النمو الاقتصادي في بنجلاديش خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٢١) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ وسببية جرانجر، وخلصت إلى عدة نتائج أهمها: الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر والتكوين الرأسمالي الإجمالي والانفتاح التجاري له تأثير إيجابي في تحفيز النمو الاقتصادي في المدى القصير، ووجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من (الاستثمار الأجنبي المباشر - التكوين الرأسمالي الإجمالي) والنمو الاقتصادي، كما أوصت الدراسة بإعادة صياغة السياسات

- الاقتصادية الحالية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والتكوين الرأسملي الإجمالي والانفتاح التجاري من أجل تعزيز النمو الاقتصادي.
- دراسة (Derado & Horvatin, 2023) والتي تهدف إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (من خلال التمييز بين عمليات الاندماج والاستحواذ والاستثمار في المجالات الجديدة كشكلين مميزين للاستثمار الأجنبي المباشر) والنمو الاقتصادي في دول جنوب شرق أوروبا (البلقان) باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢١)، وأظهرت النتائج على وجود علاقة قوية من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في هذه الدول.
- دراسة (Minh, 2023) والتي تهدف إلى دراسة العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري وكذلك تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لعدد ٦٠ من الدول النامية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٩)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية، كما أوصت بتشديد تماسك سياسات تحرير التجارة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر مع إجراء تغييرات لجذب مستثمرين جدد مما يؤدي إلى جذب تدفقات ضخمة من الاستثمار الأجنبي.
- دراسة (بشير، ٢٠٢٢) والتي تهدف إلى بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وسنغافورة؛ وتحديد العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع ودرجة تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بغية تحليل معالم وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وسنغافورة خلال فترة الدراسة، بالاعتماد على التحليل القياسي والإحصائي مستخدمة في ذلك نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة لقياس أثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال القيام بالاختبارات والأساليب القياسية ذات الصلة بالنموذج المعتمد. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: ثبوت علاقة التكامل المشترك بين معدل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وباقي متغيرات الدراسة، وكذلك العلاقة بين بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل

- النمو الاقتصادي ذات دلالة إحصائية في الأجلين الطويل والقصير في كل من الجزائر وسنغافورة.
- دراسة (رحاب، ٢٠٢٢) التي هدفت إلى دراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، وتحليل العلاقة الكمية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٠، وذلك من خلال دراسة العلاقة النظرية والتطبيقية بين متغيرات الدراسة، وقد تم التوصل إلى وجود علاقة معنوية موجبة ضعيفة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.
 - دراسة (Alaa et al, 2021) التي سعت إلى معرفة العلاقة بين المتغيرين خلال (١٩٨٠-٢٠١٨)، بالاعتماد على المنهج الكمي مستخدماً نموذج (**vector error correction**) **model**، وُجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في كل من الأجل القصير والطويل ويعود ذلك إلى التكنولوجيا والعمالة.
 - دراسة (Alabi, K, 2021) وفيها تم تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٩) مستخدمة المنهج الكمي، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للداخل والنمو الاقتصادي.
 - دراسة (حسن، ٢٠١٩) التي سعت إلى بيان أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الكويت وسنغافورة، ومعرفة أهم معوقات جذب المزيد من الاستثمارات، وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدولتين، والتعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاستثمارات. وتم استخدام المنهج الاستقرائي والإستنباطي في الجانب النظري، كما تم استخدام الأسلوب التحليلي عند تحليل البيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم الاعتماد على الأسلوب القياسي لقياس العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، وتبين من الدراسة صحة الفرض البحثي بوجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في سنغافورة والكويت.
 - دراسة (منى، ٢٠١٨) التي هدفت الدراسة إلي بيان أهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ماليزيا، وكذلك بيان أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في

ماليزيا، وقد استخدمت الباحثة الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي، كما تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي عند تحليل البيانات، وأسلوب الانحدار المتعدد عند قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. وتبين من الدراسة وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مما دفع بضرورة تهيئة كافة أدوات السياسة النقدية والمالية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى ماليزيا.

- دراسة (جمال: ٢٠١٨) والتي هدفت إلى دراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة ١٩٨٠ إلى ٢٠١٦، وخلصت نتيجة الدراسة القياسية إلى معنوية التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في عدد من الدول، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، وأشارت الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين معدل النمو الاقتصادي وإن كان بدرجات مختلفة من دولة لأخرى، وسيتناول هذا البحث العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

٣. المحور الثالث دور الحكومة في تهيئة مناخ الاستثمار بالمملكة العربية السعودية:

يعتبر تهيئة مناخ الاستثمار من الأمور الهامة المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وبالتبعية تأثيرها المباشر في إمتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية. ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي (غدير: ٢٠٠٢: ٥٢).

ولذلك تركز رؤية المملكة ٢٠٣٠ على تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة للمملكة، لأن النفط مورد ناضب، ويتصف سعره بالتقلب، وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي ومنها المملكة أحد الكتل الإقليمية الأكثر تضرراً من انخفاض أسعار النفط. نظراً لأنه هو المصدر الرئيس للدخل فهو يسيطر على ٧٧.٢٪ من إجمالي الإيرادات العامة ونحو ٣٤.١٪ من الناتج المحلي (احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة)، ولم تأت المحاولات السابقة بالنتائج المرجوة في تقليل الاعتماد على النفط وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى. ويثير اعتماد اقتصاد المملكة العربية السعودية على الإيرادات النفطية تحديين رئيسين. هما:

التحدي الأول: كيفية انتهاز أفضل السبل في التعامل مع الاعتماد الكبير حالياً على الإيرادات النفطية وضمان حماية الاقتصاد المحلي إلى أقصى حد ممكن من التقلب في سوق النفط العالمية.

التحدي الثاني: كيف يمكن تنويع الأنشطة الاقتصادية حتى يتراجع الاعتماد على الإيرادات النفطية. وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال النقاط التالية:

١.٣ طبيعة المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية:

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الماضية بتوجيه ودعم مباشر من حكومة خادم الحرمين الشريفين نهضة وإنجازات كبيرة في شتى المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والخدمية، وتبنت المملكة سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادي؛ وذلك تماشياً مع التطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، وهدفت هذه الخطوات إلى بناء اقتصاد وطني فاعل ومنتج قادر على التعامل مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية الداخلية والخارجية؛ وذلك من خلال توسيع ورفع الكفاءة الإنتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتحقيق الإستغلال والتوظيف الأمثل للموارد المتاحة، كما تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وإيجاد فرص عمل للمواطنين، وتأهيل وتدريب العمالة الوطنية. وفسح المجال أمام الاستثمارات الخاصة والأجنبية. وتنمية الصادرات، وتوثيق العلاقات التجارية. ورفع المستوى المعيشي لجميع الأفراد.

وتسهم مشروعات الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية كونها تتوقف على عنصرين أساسيين أحدهما: نوعية المشروعات الاستثمارية الأجنبية المستهدفة غير التقليدية، والآخر: درجة تأثير تلك المشروعات على دعم المستثمرين المحليين بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

٢.٣ أهم المزايا النسبية للمملكة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية:

حتماً تتنافس الدول المتقدمة والنامية على السواء في جذب الاستثمارات الأجنبية. وذلك من خلال العديد من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة. ومن المزايا النسبية التي تتمتع بها المملكة ما يلي:

أ- لديها النفط كمصدر للطاقة العالمية. والموقع الجغرافي الإستراتيجي. وتتميز بعلاقات سياسية متنوعة. وشراكات اقتصادية مع كافة دول العالم، كما تتمتع بموارد طبيعية، ونمو ملموس في الموارد البشرية ذات التأهيل العلمي والخبرة العملية.

ب- يتميز الاقتصاد السعودي بإستجابته المتسارعة للمتغيرات الاقتصادية المختلفة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي. حيث تُعد المملكة العربية السعودية من أسرع دول العالم نمواً. ولديها (٢٥%) من إحتياطي النفط في العالم. وأحد أكبر (٢٠) اقتصاداً في العالم، وأكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذا يؤكد أن الأفاق المستقبلية للاقتصاد السعودي تتسم بالقوة ولا تظهر عليه أي آثار مباشرة جراء الأزمات الحالية العالمية، وتقلب أسعار النفط.

ج- عزز الاستقرار السياسي والاقتصادي للمملكة ثقة المستثمر الأجنبي.

د- تمتاز المملكة بمساحاتها الشاسعة الغنية بالثروات الطبيعية، وبمصادر متنوعة للطاقة المتجددة.

هـ- سرعة البت في طلبات الاستثمار، بحيث يتم البت خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إستيفاء المستندات

و- يجوز للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة.

ز- يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يرخص لها للعمل إما أن تكون منشآت مملوكة لمستثمر وطني مع مستثمر أجنبي. أو منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي.

ح- يتمتع المشروع الأجنبي المرخص له بموجب هذا النظام بمزايا و ضمانات المشروع الوطني.

ط- يركز الاقتصاد السعودي على عوامل القوة لديه مدعوماً ببيئة تنافسية للأنشطة الاقتصادية كافة، فقد بلغ معدل النمو في عام ٢٠٢٢ نحو ٨.٧٪ (احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة).

٣.٣ الحوافز المهيئة لمناخ الاستثمار الأجنبي في المملكة:

تتطوي البيئة الاستثمارية السعودية على الكثير من المزايا الجاذبة للمستثمر الأجنبي، وأهمها (إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة):

أ- وجود القاعدة الصناعية المتقدمة في كل من الجبيل وينبع وجدة والرياض وعدد من المدن الصناعية، ووصل عدد المصانع المنتجة إلى ٣١٥٣ مصنعاً، كما زاد الاستثمار في السعودية عن ٢٣٠ مليار ريال.

ب- إحتياطي كبير من النقد الأجنبي بلغ ٤٧٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢.

ج- زيادة حجم نفقات الاستهلاك النهائي في السعودية فبلغ ٦٢٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٢.

د- تتميز الرسوم الجمركية على واردات المملكة من السلع والخدمات بالثبات عند مستوى ١٢% وهي نسبة أقل بكثير من النسب الجمركية في الكثير من دول العالم.

هـ- تمتع سعر الصرف بالنسبة للريال السعودي باستقرار ملحوظ يجعله بعيداً عن أي تقلبات، فيعادل الدولار نحو ٣.٧٥ ريال من أكثر من عشرين عاماً.

و- تمتع الاقتصاد السعودي ببنية تحتية متكاملة من المرافق العامة ووسائل المواصلات.

ز- حرية نقل الأموال والأرباح إلى أي مكان في العالم.

ح- تميز المجتمع السعودي بالاستقرار السياسي والأمني، مما هياً الإطمئنان على النفس والممتلكات والأموال، وأكدت ذلك المادة السابعة عشرة من النظام الأساسي للحكم، حيث نصت على أن الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية.

ط- قوة المؤشرات العامة لأداء الاقتصادي السعودي، فهي تعطي البيئة الاستثمارية السعودية الكثير من المزايا الجاذبة التي تؤكد قوة الاقتصاد السعودي، منها: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تعد بشكل عام معدلات جيدة، والوضع الجيد للإيرادات العامة للدولة، وإنخفاض مستوى التضخم عن كثير من المعدلات العالمية السائدة، مع إنخفاض مستوى البطالة إلى أدنى معدلاته.

ي- منح المستثمر الأجنبي إعفاءات ضريبية كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات.

٤.٣ الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي في المملكة:

حققت الاستثمارات الأجنبية في المملكة عدداً من الإنجازات والمشروعات المهمة منها على سبيل المثال الكشف عن مصادر ومنابع الزيت في المملكة. إنشاء مؤسسة (بترومين) والتي تعد واحدة من أضخم المؤسسات البترولية في العالم. الإسهام في إنشاء صناعة بتروكيماوية متقدمة

تتنافس في الأسواق الدولية. الإسهام في إنشاء جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الإسهام في العديد من مشاريع التجهيزات الأساسية والمرافق العامة وتحلية المياه، الإسهام في مشروعات النهضة العمرانية والتنمية الزراعية.

وعلى الرغم من أن المملكة تصدرت الدول العربية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت ٧.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢، وبلغ إجمالي المشاريع المشتركة بين المملكة و٦٤ دولة أخرى ١٦٠٩ مشروعاً، وبلغت مساهمة رؤوس أموال الأجنبية في هذه المشاريع مجتمعة ٤٩٧٤ مليون ريال، وجاءت الولايات المتحدة الأولى من حيث عدد وقيمة المشاريع، وبلغت ٢٦٧ مشروعاً مشتركاً برأس مال مدفوع بلغ ٢٢٥٣ مليون دولار، أي ما يعادل ٤٥% من إجمالي رأس المال الأجنبي، وعلى صعيد الدول العربية، وجاء أكثر تدفق استثماري إلى المملكة من الأردن واستثمرت في ٥١ مشروعاً، تليها لبنان واستثمرت في ١٤٩ مشروعاً، ثم مصر استثمرت في ٣٠ مشروعاً.

٥.٣ أبرز المعوقات التي يواجهها المستثمرون الأجانب في المملكة:

تتمثل أهم هذه المعوقات حسب مقابلات مع بعض المستثمرين الأجانب. في الآتي (الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، ٢٠١٨):

- أ- وجود تمييز ضد الشركات الأجنبية فيما يتعلق بتطبيق القوانين والأنظمة التجارية بما في ذلك الحوافز المالية والضرائب، عدم توافر قدر كبير من الشفافية وإنعدام الإتساق في تطبيق الأنظمة.
- ب- التعقيدات المرتبطة بنظام الكفيل وإصدار التأشيرات.
- ج- تعقيد إجراءات التخصيص الجمركي.
- د- تفريق النظام الضريبي الحالي بين الأجانب والسعوديين.
- هـ- إرتفاع الفئة القصوى الحالية المطبقة على أرباح الشركات الأجنبية إذا قورنت بالفئات الضريبية المطبقة في بيئات استثمارية أخرى.
- و- عدم تطور البنية التحتية في بعض المناطق على النحو الذي يواكب معدلات النمو الصناعي والزيادة المرتفعة في السكان.
- ز- عدم توافر نظام متكامل للمعلومات الخاصة بالبيئة الاستثمارية وأنظمة الاستثمار في المملكة على النحو الذي يساعد على تيسير الإجراءات بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

٦.٣ أهم آليات زيادة وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى المملكة:

- أ- تفعيل دور محكمة الاستثمار ومراكز التحكيم العربية.
- ب- ضرورة وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها، مما يساعد على بناء ثقة المستثمر في مناخ الاستثمار.
- ج- توفير البيئة القانونية الملائمة لتسهيل إجراءات الموافقة على المشروع والقضاء على البيروقراطية.
- د- توحيد القوانين المنظمة للاستثمار في قانون موحد، والجهات التي يتعامل معها المستثمرون في جهة واحدة.
- هـ- إعادة النظر في التشريعات الضريبية ومنح المشاريع الاستثمارية المحلية المزيد من الإعفاءات، وخاصة في الأقاليم والقطاعات الأقل نمو، وتميزها عن الاستثمارات الأجنبية.

٧.٣ تقييم البيئة الاستثمارية لرجال الأعمال في المملكة العربية السعودية:

تسعى المملكة حسب رؤية ٢٠٣٠ للوصول إلى مصاف الدول الـ ١٠ الأكثر تنافسية في العالم في مجال تحسين بيئة الأعمال. ويعتبر وجود بيئة استثمارية مرنة وسهلة في إجراءاتها أحد المحفزات الأساسية لأي استثمارات محتملة. وتؤكد مؤشرات بيئة الأعمال خلال الفترة الأخيرة نحو المملكة بتحسين هذه البيئة وجعلها أكثر سهولة وجذباً للاستثمارات، حيث كشف تقرير سهولة ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٩ الصادر عن البنك الدولي، وأن المملكة حققت المرتبة الرابعة من حيث عدد الإصلاحات التي سستهم في تحسين بيئة الأعمال في مجموعة العشرين.

وسهولة ممارسة الأعمال مهمة لأي اقتصاد يستهدف تحقيق معدلات نمو متقدمة تعكس الرغبة القوية في التنافسية والنهوض بالمقدرات الاقتصادية، وفي ظل رؤية ٢٠٣٠ فإن هناك إيجاباً حازماً لتقديم كل التسهيلات الضرورية لتحقيق متطلباتها التي تبدأ بالسلسلة الإجرائية المتعلقة بالمعاملات. وحصلت المملكة على الدرجة الكاملة في مؤشر شفافية الشركات، فحلت في المركز (٢٤) في التصنيف العالمي بمجال تسجيل الملكية، حيث أن نقل الملكية في المملكة يجري دون أي تكلفة،

وذلك بحسب التقرير لا مثيل له إلا في أربعة دول أخرى في العالم، إذ لا يستغرق تسجيل نقل الملكية سوى يوم ونصف اليوم فقط.

٨.٣ عوامل ومبادرات تحسن المملكة في مؤشرات بيئة الأعمال من قبل وزارة التجارة والاستثمار:

ذكر تقرير البنك الدولي أن السعودية تقدمت ٣٠ مركزاً في ممارسة أنشطة الأعمال. لتصدر ١٩٠ بلداً حول العالم كأكثر دولة تقدماً وإصلاحاً لبيئة الأعمال، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، وأهمها:

- ✓ إنشاء منفذ موحد لتأسيس الشركات.
- ✓ زيادة سرعة إجراءات الإستيراد والتصدير من خلال تعزيز النافذة الواحدة للتجارة الإلكترونية.
- ✓ تمكين عمليات التفتيش القائمة على تحليل المخاطر.
- ✓ إطلاق منصة على الإنترنت لإصدار الشهادات للبضائع المستوردة.
- ✓ خفض الإجراءات الإدارية وأتممتها وربط البيانات بالجهات المختلفة.
- ✓ إطلاق منصة فسخ لإنجاز المعاملات الإلكترونية خلال ٢٤ ساعة بوثقتين.
- ✓ إلغاء شرط أن تقدم المرأة المتزوجة وثائق إضافية عند التقدم بطلب للحصول على بطاقة هوية وطنية
- ✓ مبادرة لإنشاء مركز للتنافسية "تيسير" يهدف لإيجاد جهة واحدة مستقلة ومتخصصة في دعم وتنمية تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة.
- ✓ مبادرة لإنشاء المركز السعودي للأعمال التجارية، حيث يقدم المركز مفهوماً جديداً كجهة خدمية ورقابية للأعمال التجارية والاستثمارية لجميع الكيانات الاعتبارية في المملكة.
- ✓ مبادرة لتطبيق نظام الإفلاس.
- ✓ مبادرة لإنشاء مراكز الخدمة الشاملة الموحدة «مراس» بهدف تسهيل إجراءات ممارسة الأعمال في جميع مراحلها. بتقديم الخدمات الحكومية بطريقة متكاملة وميسرة للمستثمر.

٩.٣ أهم الإصلاحات التي قدمتها المملكة في مجال تحسين بيئة الأعمال:

قدمت المملكة ٥١ إصلاحاً على مستوى جميع المؤشرات التي يقيسها تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، كما عمل المركز الوطني للتنافسية على ٣٠٠ إصلاح، ومرشحة أن تزيد عمليات الإصلاحات ما بين ٤٥٠ و ٦٠٠ إجراء، بحسب ما تحتاج إليه بيئة العمل والاستثمار. وساهمت الإصلاحات المتنوعة التي نفذتها المملكة على مستوى الأنظمة واللوائح والإجراءات بالتعاون مع أكثر من ٥٠ جهة حكومية إضافة إلى القطاع الخاص في تعزيز تنافسية السعودية ورفع ترتيبها في التقارير العالمية، وإشارة الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنافسية «تيسير» إلى أن هناك لجنة تهتم فقط بإعادة إجراءات التراخيص الاستثمارية، حيث تم النظر في البداية لأول تسع قطاعات الأكثر تراخيص تصدر منها، وإعادة هندسة الإجراءات، حيث تم خفض ٥٠% من الإجراءات. وستكون الكثير من التراخيص فورية.

١٠.٣ متطلبات تحسين بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية:

تتمثل أهم هذه المتطلبات. في الآتي:

- ✓ تنظيم عمل الجهات المخولة بتطوير هذه البيئة وتشجيع الاستثمار المستهدف، سواء كانت الهيئة العامة للاستثمار الأجنبي أو وزارة التجارة والاستثمار أو وزارة الطاقة والصناعة والمعادن.
- ✓ الإستماع للمستثمرين، وهنا يبرز دور أعضاء مجالس الغرف التجارية المنتخبين في إيصال صوت المستثمر.
- ✓ أن تكون الإجراءات الموضوعية داعمة للاستثمار بإزالة التعقيدات غير الموجودة لدى الآخرين مع تطبيق الحد المطلوب والمعقول من الإجراءات الوقائية بما لا يطرد أو ينفّر المستثمرين.

٤. المحور الرابع تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:

١.٤ تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية:

تعد المملكة العربية السعودية من الدول المحورية في العالم، فهي من ضمن مجموعة العشرين. كما يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية، ومنحت حكومة المملكة مزايا ضريبية للمستثمرين

الأجانب، وبدليل أن المملكة تعتبر من أقل دول العالم اعتماداً على الضرائب في تمويل الإنفاق العام، ولم تعرف المملكة الضرائب إلا من عام ٢٠١٠ فقط.

يتضح من تحليل بيانات جدول (١) التالي، ما يلي:

أ- بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة نحو ٨.٨ مليار دولار، بحد أدنى (٠.١) مليار دولار عام ١٩٩٢، وبحد أقصى نحو ٣٩.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأزمات المالية الاقتصادية العالمية. ففي عام ١٩٩٩: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٤.٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى (٠.٨) مليار دولار عام ١٩٩٩ متأثراً بأزمة النمرور الآسيوية عام ١٩٩٨، وفي عام ٢٠٠٩: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٣٩.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٦.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ب- بلغ متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي للمملكة نحو ١.٩%، ومما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة، كما أنه بلغ ٨.٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩.

جدول (١)

تطو الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية (١٩٩٠-٢٠٢٢)

سنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر	
		مليار دولار	% من الناتج المحلي
١٩٩٠	١١٧.٦	١.٩	١.٦
١٩٩١	١٣٢.٢	٠.٢	٠.٢
١٩٩٢	١٣٧.١	٠.١	٠.١
١٩٩٣	١٣٣.٠	١.٤	١.١
١٩٩٤	١٣٥.٢	٠.٣	٠.٢
١٩٩٥	١٤٣.٣	١.٩	١.٣
١٩٩٦	١٥٨.٧	١.١	٠.٧
١٩٩٧	١٦٦.٠	٣.٠	١.٨
١٩٩٨	١٤٦.٨	٤.٣	٢.٩
١٩٩٩	١٦١.٧	٠.٨	٠.٥
٢٠٠٠	١٨٩.٥	١.٩	١.٠
٢٠٠١	١٨٤.١	٠.٥	٠.٣
٢٠٠٢	١٨٩.٦	٠.٦	٠.٣
٢٠٠٣	٢١٥.٨	٠.٦	٠.٣
٢٠٠٤	٢٥٨.٧	٠.٣	٠.١
٢٠٠٥	٣٢٨.٥	١٢.١	٣.٧

سنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر	
		مليار دولار	% من الناتج المحلي
٢٠٠٦	٣٧٦.٩	١٨.٣	٤.٩
٢٠٠٧	٤١٦.٠	٢٤.٣	٥.٨
٢٠٠٨	٥١٩.٨	٣٩.٥	٧.٦
٢٠٠٩	٤٢٩.١	٣٦.٥	٨.٥
٢٠١٠	٥٢٨.٢	٢٩.٢	٥.٥
٢٠١١	٦٧٦.٦	١٦.٣	٢.٤
٢٠١٢	٧٤١.٨	١٢.٢	١.٦
٢٠١٣	٧٥٣.٩	٨.٩	١.٢
٢٠١٤	٧٦٦.٦	٨.٠	١.٠
٢٠١٥	٦٦٩.٥	٨.١	١.٢
٢٠١٦	٦٦٦.٠	٧.٥	١.١
٢٠١٧	٧١٥.٠	١.٤	٠.٢
٢٠١٨	٨٤٦.٦	٤.٢	٠.٥
٢٠١٩	٨٣٨.٦	٤.٦	٠.٥
٢٠٢٠	٧٣٤.٣	٥.٤	٠.٧
٢٠٢١	٨٧٤.٢	١٩.٣	٢.٢
٢٠٢٢	١١٠٨.٦	٧.٩	٠.٧
متوسط	٤٣٨.٢	٨.٨	١.٩
حد أدنى	١١٧.٦	٠.١	٠.١
حد أقصى	١١٠٨.٦	٣٩.٥	٨.٥

المصدر: إحصاءات البنك الدولي سنوات مختلفة - البنك المركزي السعودي سنوات مختلفة.

٢.٤ تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:

يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في الإنتاج والدخل الحقيقي الذي يتحقق خلال الزمن، ويعتبر النمو الاقتصادي الأداة الرئيسة الأهم في تحسين ظروف المعيشة لأبناء الاقتصاد على المدى الطويل، ويرتبط معدل النمو الاقتصادي الكلي ارتباطاً وثيقاً بمعدلات نمو الانتاجية لعنصر العمل من ناحية أخرى فإن إنتاجية العمل في الاقتصاد ترتبط ارتباطاً مباشراً بالدخل الحقيقي الذي يحدث للنمو الاقتصادي، كما أن الفرد لن يشعر بتحسين في مستوي معيشته إلا إذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني (محبوب: ٢٠١١: ٤٥).

وتتمثل أهمية النمو الاقتصادي، في الآتي (عبد اللطيف: ٢٠٢٠: ١١٩):

- زيادة تحسن مستوى المعيشة للأفراد مع زيادة الدخل القومي.
- وجود طلب دائم على العمالة، مما يلغي معضلة البطالة في الاقتصاد وبالتالي يحفز الانتاج.
- خفض العجز في الموازنة العامة للدولة أو تحقيق فائض يمكن استثماره.
- وجود استقرار اقتصادي في الدولة، عن طريق توفير الاحتياجات الأساسية من موارد و سلع.

هـ- زيادة الكميات المتاحة من الخدمات والسلع للأفراد في المجتمع.
 و- المساعدة في التقليل من الفقر، وتحسين المستوى التعليمي، والرعاية الصحية للأفراد.
 و- زيادة قيمة الدخل القومي وزيادة الموارد الخاصة بالدول، ويؤدي ذلك إلى دعم قدرة الدول على تنفيذ كافة مسؤولياتها، مثل توفير التعليم، والصحة، والأمن؛ ويساعد أيضاً على توزيع الدخل القومي بأفضل الطرق الممكنة، دون التأثير بشكل سلبي في الاستهلاك. المساهمة في تقليل البطالة.

وهناك العديد من العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، وأهمها:

✓ **الموارد البشرية:** هي من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة النمو الاقتصادي؛ إذ تساهم كمية ونوعية الموارد البشرية في التأثير بشكل مباشر في الاقتصاد، وتعتمد نوعية الموارد البشرية على مجموعة من الخصائص من أهمها قدرتها على الإبداع، والتعليم، والتدريب، ومهاراتها، أما في حال ظهور نقص في الموارد البشرية الماهرة فيؤدي ذلك إلى إعاقة النمو الاقتصادي.

✓ **الموارد الطبيعية:** هي من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لدولة ما بشكل كبير، وتشمل كافة الموارد الطبيعية التي تظهر على سطح الأرض أو داخلها، مثل النباتات الموجودة على اليابسة، والموارد المائية، وغيرها من مناظر الطبيعة، أما الموارد الطبيعية الموجودة داخل الأرض، والمعروفة باسم الموارد الجوفية فتشمل الغاز، والنفط، والمعادن، وتختلف الموارد الطبيعية بين الدول بناءً على ظروفها البيئية والمناخية.

✓ **تكوين رأس المال:** يُطلق على كافة المنتجات التي يتم إنتاجها بالاعتماد على الصناعة البشرية، ويشتمل على العديد من المكونات، مثل الآلات، والأرض، والنقل، والطاقة.

✓ **التنمية التكنولوجية:** وتشمل تطبيق مجموعة من التقنيات الإنتاجية، والأساليب العلمية.

✓ **العوامل الاجتماعية والسياسية:** هي العوامل التي تهدف إلى تقديم دور مهم في النمو الاقتصادي للدول، وتشكل كل من التقاليد والعادات والمعتقدات العوامل الاجتماعية، بينما تشكل مشاركة الحكومة في وضع السياسات وتنفيذها العوامل السياسية.

يتضح من تحليل جدول (٢) التالي: أن متوسط معدل النمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢) بلغ ٣.٦%، ويحد أدنى ٤.٣% في عام ٢٠٢٠، ويحد أقصى ١٥.٢% في عام ١٩٩٠، ويلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية، ففي عام ١٩٩٢ تراجع معدل النمو من ١٥.٢% في عام ١٩٩٠ إلى ٤% في

عام ١٩٩٢، ويرجع ذلك الي الآثار السلبية للغزو العراقي للكويت وما تبعها من حرب تحرير الكويت، كما تراجع معدل النمو من ٢.٦% في عام ١٩٩٦ إلي ١.١% في عام ١٩٩٧ بسبب الأزمة المالية للنمو للأسويوية، حيث تعتبر هذه الدول من أكبر الشركاء التجاريين للمملكة، كما تراجع معدل النمو من ٦.٢% في عام ٢٠٠٨ إلي ٢.١% في عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية العالمية، كما تراجع معدل النمو من ١٠% في عام ٢٠١١ إلي ٥.٤% في عام ٢٠١٢ بسبب أحداث ما يسمى بالربيع العربي، كما تراجع معدل النمو من ٤.٧% في عام ٢٠١٥ إلي ٢.٤% في عام ٢٠١٦ بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط، وتراجع معدل النمو الاقتصادي من ٠.٨% عام ٢٠١٩ إلي (-٤.٣%).

جدول (٢)

تطور معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

سنة	معدل النمو الاقتصادي %	سنة	معدل النمو الاقتصادي %
١٩٩٠	١٥.٢	٢٠٠٨	٦.٢
١٩٩١	١٥.٠	٢٠٠٩	٢.١-
١٩٩٢	٤.٠	٢٠١٠	٥.٠
١٩٩٣	١.٤-	٢٠١١	١١.٠
١٩٩٤	٠.٦	٢٠١٢	٥.٤
١٩٩٥	٠.٢	٢٠١٣	٢.٩
١٩٩٦	٢.٦	٢٠١٤	٤.٠
١٩٩٧	١.١	٢٠١٥	٤.٧
١٩٩٨	٢.٩	٢٠١٦	٢.٤
١٩٩٩	٣.٨-	٢٠١٧	٠.١-
٢٠٠٠	٥.٦	٢٠١٨	٢.٨
٢٠٠١	١.٢-	٢٠١٩	٠.٨
٢٠٠٢	٢.٨-	٢٠٢٠	٤.٣-
٢٠٠٣	١١.٢	٢٠٢١	٤.٣
٢٠٠٤	٨.٠	٢٠٢٢	٨.٧
٢٠٠٥	٥.٦	متوسط	٣.٦
٢٠٠٦	٢.٨	حد أدنى	٤.٣-
٢٠٠٧	١.٨	حد أقصى	١٥.٢

المصدر: - البنك المركزي السعودي سنوات مختلف، إحصاءات البنك الدولي سنوات مختلفة

٥. المحور الخامس نموذج قياسي يوضح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:

يهدف النموذج إلى تقدير المعلمات الخاصة بالعوامل المؤثرة على معدل النمو الاقتصادي مع تحديد تأثيرها بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لكل منها خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، وسوف نتبع الخطوات التالية:

١.٥ توصيف النموذج وتحديد المتغيرات ومصادر البيانات:

طبقاً للأدبيات التطبيقية التي تم مناقشتها في القسم الأول^١، فإن النموذج المقدر يربط بين معدل النمو الاقتصادي (GDP) المتمثل في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار كمتغير تابع، والعوامل المؤثرة على هذا المعدل كمتغيرات مستقلة، من أهم تلك المتغيرات: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار (FDI)، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت أو الاستثمار المحلي بالمليار دولار (INV)، إيرادات النفط بالمليار دولار (Oil)، معدل البطالة (Un)، والانفتاح التجاري التي تم حسابه بقسمة قيمة الصادرات السلعية والخدمية على الناتج المحلي الإجمالي (OT) وبالتالي تكون الدالة التي تعبر عن النموذج المستخدم تكون على الشكل التالي:

$$GDP_t = f(FDI_t, INV_t, OIL_t, OT_t). \quad (1)$$

وبالتالي يمكن كتابة معادلة النموذج المقترح تكون على الشكل التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 INV_t + \beta_3 OIL_t + \beta_4 OT_t + u_t \quad (2)$$

استخدم البحث السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات عن الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢) من مؤشرات التنمية الدولية (World Development Indicators) الصادرة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

٢.٥ المنهج القياسي:

من أجل معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تم استخدام طريقة التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (Bounds Test)، المعروف باسم ("ARDL" Auto Regressive Distributed lag) الذي يعتمد على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted Error Correction Model "UECM")، حيث يحتوي على وجود فترات تباطؤ زمني، وبالتالي يمكن قياس العلاقات في

(١) تم الاعتماد المدرج في دراسة بإضافة إيرادات النفط إلى النموذج لأن المملكة العربية السعودية تعتبر دولة نفطية تعتمد على النفط بشكل أساسي في صادراتها وإيراداتها.

الأجلين الطويل والقصير. وتتميز هذه الطريقة في التحليل بالتالي (Narayan & Narayan , 2005):

- يستخدم عند اختلاف رتبة التكامل بين المتغيرات بالنموذج $I(0)$ أو $I(1)$.
- يفضل في حالة العينات الصغيرة حيث تكون أكثر دقة.
- يأخذ في الحسبان التغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية للمتغيرات خلال الزمن. ويتم تطبيق النموذج من خلال اتباع الخطوات التالية (نجا، ٢٠٢٣، صفحة ٣٥):
 - i. تحليل التكامل المشترك: هذه الخطوة تمر باختبارين كما يلي:
 - ✓ اختبار الجذور الوحدة لتحديد استقرار أو عدم استقرار المتغيرات الداخلة بالنموذج.
 - ✓ اختبار توافر التكامل المشترك عن طريق اختبارات الحدود (Bounds Test).
 - ii. تقدير العلاقات بالأجل الطويل، عن طريق نموذج (ARDL).
 - iii. تقدير العلاقات في الأجل القصير، عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

٣.٥ تحليل التكامل المشترك:

١.٣.٥ اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

يستخدم هذا الاختبار لتحديد هل بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات بالنموذج مستقرة أم لا، ولو غير مستقرة كم من الفروق يستخدم ليتحقق لهذه السلاسل الاستقرار، وبالتالي يتم تحديد درجة التكامل للمتغيرات، فتحليل (ARDL) يقوم بتحليل العلاقات بين متغيرات بدرجة تكامل مختلفة سواء $I(0)$ أو $I(1)$ ، لكن لا يسمح باستخدام متغيرات درجة تكاملها $I(2)$ (Koop, 2000). يوضح الجدول رقمي (٣)، (٤) بالملحق الإحصائي نتائج جذر الوحدة وذلك باستخدام اختياري: ديكي- فولر الموسع ("Augmented Dickey-Fuller "ADF)، فيليبس-بيرون ("Phillips-Perron "PP)، وذلك باستخدام برنامج (Eviews13). والنتائج تشير إلى أن جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول $I(1)$ ماعدا صافي الاستثمار الأجنبي المباشر فهو ساكن عند المستوى $I(0)$.

٢.٣.٥ اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

سيتم الكشف عن وجود التكامل المشترك من خلال اختبار الحدود (**Bounds Test**)، وذلك لتحديد مدى وجود ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، فيتم تحديد هل هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج أم لا (نجا، ٢٠٢٣، صفحة ٣٨).

إن الصورة العامة للمعادلة الخاصة بنموذج (**ARDL**) تجمع كل المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، والتي تستخدم في إجراء اختبارات التكامل المشترك تكون على الشكل التالي:

$$\Delta GDP_t = \beta_0 + \left[\sum_{i=1}^p \delta_{1i} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_{2i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_{3i} \Delta Inv_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_{4i} \Delta Oil_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_{5i} \Delta Ot_{t-i} \right] + \left[\varphi_1 GDP_{t-1} + \varphi_2 FDI_{t-1} + \varphi_3 Inv_{t-1} + \varphi_4 Oil_{t-1} + \varphi_5 Ot_{t-1} \right]$$

ARDL Short Run Terms
Long Run Term

حيث: تشير (**q**) إلى عدد فترات التباطؤ الزمني للمتغيرات، (Δ) تشير إلى الفرق الأول للمتغيرات، δ_{5i} : δ_{1i} تشير إلى معاملات الأجل القصير، φ_1 : φ_5 معاملات الأجل الطويل، β_0 معلمة الحد الثابت، أما u_t حد الخطأ العشوائي.

يوضح الجدول رقم (٥) بالملحق الإحصائي نتائج اختبار الحدود (**Bounds Test**)، حيث نقوم بمقارنة قيمة (**F-statistics**) المحسوبة بالقيم الجدولية لها، حيث أن فرض عدم والبديل يمكن توضيحه كما يلي (نجا، ٢٠٢٣، صفحة ٣٩):

$$H0: \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = \varphi_4 = \varphi_5 = 0$$

$$H1: \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq \varphi_4 \neq \varphi_5 \neq 0$$

نلاحظ أن قيمة (**F-statistics**) المحسوبة = (17.194760) وهي أكبر من قيمة (**F-statistics**) الجدولية عند مستوى معنوية (١%)، وبالتالي يمكن رفض فرض عدم بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ويتم قبول الفرض البديل بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

٤.٥ تقدير العلاقة في الأجل الطويل:

بعد ثبوت خاصية التكامل المشترك بين المتغيرات في الخطوة السابقة من خلال اختبار الحدود، فسوف نقوم في هذه الخطوة بتقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل، وتكون الصيغة العامة لمعادلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل كالتالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \varphi_{i1} GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^q \varphi_{2i} FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^n \varphi_{3i} Inv_{t-i} + \sum_{i=0}^m \varphi_{4i} Oil_{t-i} + \sum_{i=0}^o \varphi_{5i} OT_{t-i} + u_t \quad (4)$$

حيث أن (m, n, o, p, q) تمثل عدد فترات التباطؤ الزمني لكل متغير، أما $\varphi_1 : \varphi_5$ معلمات الأجل الطويل المراد تقديرها، التي تظهر في الجدول رقم (٦) بالملحق الإحصائي، ومن الجدول نلاحظ:

للـ النمو الاقتصادي يتأثر إيجابياً بالاستثمار المحلي (INV)، حيث تشير قيمة المقدرة إلى أن زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (١%) يترتب زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (٣.٠٢%) عند مستوى معنوية (١%).

للـ النمو الاقتصادي يتأثر إيجابياً بإيرادات النفط (OIL)، حيث تشير قيمة المقدرة إلى أن زيادة إيرادات النفط بنسبة (١%) يترتب زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (٠.٣٩%) عند مستوى معنوية (١%).

للـ النمو الاقتصادي يتأثر إيجابياً بالانفتاح التجاري (OT)، حيث تشير قيمة المقدرة إلى أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة (١%) يترتب زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (٨.٦%) عند مستوى معنوية (١%).

للـ بالنسبة لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر العلاقة طردية، ولكن غير معنوية.

للـ القدرة التفسيرية ($Adjusted R-squared$) تشير إلى أن (٨٠.٢%) من التغيرات في النمو الاقتصادي يمكن تفسيره من خلال التغير في المتغيرات الأربعة المدرجة بالنموذج، بينما (١٩.٨%) من التغيرات في النمو الاقتصادي ترجع إلى متغيرات غير مدرجة بالنموذج.

٥.٥ تقدير العلاقة في الأجل القصير:

$$\Delta GDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \beta_{1i} \Delta GDP_{t-i}$$

يتم تقديره المعلمات الخاصة بالأجل القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتمثل الظهور العامة لمعادلة نموذج تصحيح الخطأ التالي:

$$+ \sum_{i=0} \beta_{2i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0} \beta_{3i} \Delta Inv_{t-i} + \sum_{i=0} \beta_{4i} \Delta Oil_{t-i} + \sum_{i=0} \beta_{5i} \Delta OT_{t-i} + \varphi ect_{t-1} + u_t \quad (5)$$

حيث (Δ) يمثل الفرق الأول للمتغيرات، ($\beta_5: \beta_1$) تمثل المعلمات المطلوب تقديرها في الأجل القصير، φ توضح سرعة التعديل في الأجل القصير للوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، (ECT) سرعة التكيف (Speed of Adjustment) أو معامل التصحيح في النمو الاقتصادي، حيث توضح الفترة الزمنية اللازمة للمتغير التابع لكي يتحقق التوازن مع المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل. ويوضح الجدول رقم (٧) بالملحق الإحصائي نتائج تقديرات الأجل القصير، وذلك عند مستوى معنوية (٥%). نلاحظ منها:

للنمو الاقتصادي يتأثر إيجابياً بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك خلال الأجل القصير، في حين في الأجل الطويل كانت العلاقة غير معنوية.

للنمو الاقتصادي يتأثر إيجابياً بإيرادات النفط، وذلك خلال الأجل القصير، هي تتفق مع النتيجة المحققة في الأجل الطويل.

للنمو الاقتصادي يتأثر إيجابياً بالانفتاح التجاري، وذلك خلال الأجل القصير، هي تتفق مع النتيجة المحققة في الأجل الطويل.

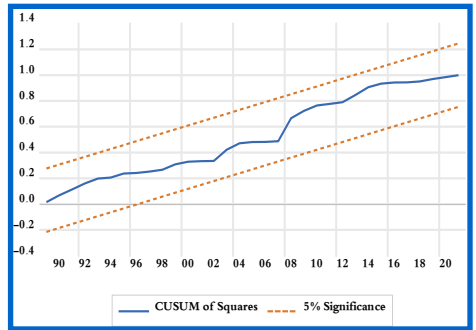
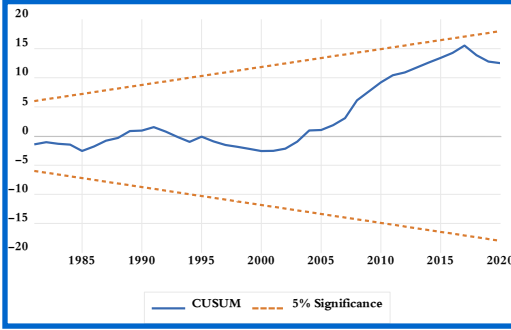
قيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية وسالبة، وهي توضح أن أي صدمات أو اختلالات تحدث في الأجل القصير يتم تصحيحها بنسبة (٣٥.٩٢%) سنوياً، أي يتم تصحيح أي اختلال في معدل النمو الاقتصادي خلال ثلاث سنوات تقريباً.

القدرة التفسيرية (Adjusted R-squared) تشير إلى أن (٨٣.٢٧%) من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها من خلال التغير في المتغيرات الخمسة المدرجة بالنموذج، بينما (١٧.٧٣%) من التغيرات في النمو الاقتصادي ترجع إلى متغيرات غير مدرجة بالنموذج.

٦.٥ اختبارات جودة النموذج:

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية التي تظهر في الجدول رقم (٨) بالملحق الإحصائي أن قيمة (p -value) أكبر من (0.05) للاختبارات الأربعة، مما يدل على قبول الفرض العدم لكل من الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، مما يدل على خلو البواقي من مشكلة ثبات تباين الأخطاء، وكذلك مشكلة الارتباط التسلسلي، كما تتوزع البواقي توزيعاً طبيعياً، كذلك ملائمة الشكل الدالي للنماذج.

٧.٥ اختبارات استقرار أو ثبات النموذج (Stability Test):



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً برنامج Eviews 13.

يشير اختباري الخاصين باستقرار النموذج إلى استقرار النموذج الذي تم إعداده ومن ثم إمكانية استخدامه في التنبؤ، حيث أن قيم الخطأ لم تخرج عن حدود الثقة عند ٥ % وفقاً لاختبار الاستقرار الخاصة بالنموذجين كما هو موضح بالشكل عاليه.

٨.٥ اختبار سببية جرانجر:

يختص هذا الاختبار باختبار وجود علاقة سببية بين متغيرين من عدمه، فيقال إن المتغير (X) يؤثر على المتغير (Y) بشرط أن القيم السابقة للمتغير (X) لها قدرة تنبؤية أكبر من القدرة التنبؤية للمتغير (Y) (الطيب، الحجابا، و شحاتيت، ٢٠١١).

- ويوضح الجدول رقم (٩) في الملحق الإحصائي نتائج اختبار سببية جرانجر، ويتضح منه التالي عند مستوى معنوية (١ %):

✓ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن التغيرات السابقة في النمو الاقتصادي تسبب التغيرات الحالية في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار المحلي، أي أن التغيرات السابقة في النمو الاقتصادي تسبب التغيرات الحالية في الاستثمار المحلي.

✓ عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي وكل من: إيرادات البترول، الانفتاح التجاري.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١. تبين صحة الفرض البحثي القائل: توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
٢. بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في المملكة ٣.٦%، وبتد أدنى -٤.٣% في عام ٢٠٢٠ (متأثرًا بأزمة وباء كورونا)، وبتد أقصى ١٥.٢% في عام ١٩٩٠، ويلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية.
٣. بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة نحو ٨.٨ مليار دولار، بتد أدنى (٠.١) مليار دولار عام ١٩٩٢، وبتد أقصى نحو ٣٩.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالآزمات المالية الاقتصادية العالمية.
٤. ثبوت علاقة التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي وباقي متغيرات النموذج.
٥. في الأجل القصير توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات النفط والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة.
٦. في الأجل الطويل توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع وكل من الاستثمار المحلي وإيرادات البترول والانفتاح التجاري، أما لاستثمار الأجنبي المباشر فالعلاقة طردية ولكن غير معنوية.

ثانياً: التوصيات:

١. إعطاء المزيد من الحوافز والمزايا الضريبية والتمويلية للمستثمرين، وزيادة دور القطاع الخاص.
٢. إبراز المزايا النسبية ونقاط القوة التي تتمتع بها الدولة.
٣. العمل على استقرار السياسة النقدية والمالية.
٤. تبسيط إجراءات استخراج التراخيص.
٥. إنشاء جهة واحدة ومستقلة يتعامل معها المستثمرون الأجانب.
٦. تنقية وتبسيط القوانين المتعلقة بالاستثمار في المملكة والوقوف على السلبيات والمعوقات الموجودة فيه ومحاوله تحسينه وتطويره بما يتماشى ويتلائم مع التطورات الراهنة على الصعيد الدولي.
٧. محاصرة الفساد وتحسين مستويات الحوكمة وتعزيز الحرية الاقتصادية وتحرير المنافسة في الأسواق.

٨. استغلال الرقمنة في عصرنة الإحصائيات والمعلومات الاقتصادية لضمان الشفافية في المعطيات الاقتصادية الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
٢. آل الشيخ، سعيد (٢٠٢٤)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنعكاساتها على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة مال، ٤ يوليو ٢٠٢١، فبراير ٢٠٢٤.
٣. البدري، عصام أحمد (٢٠١٧)، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري باستخدام نماذج النمو الداخلي، جامعة المنوفية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد ٢٧، العدد ١، إبريل ٢٠١٧.
٤. الحداد جباري. (٢٠١٣). مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا: دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر). مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الرابع، ٢٠٦ - ٢٠٨.
٥. الحمود، غدير بنت سعد (٢٠٠٢)، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير، (السعودية: جامعة الملك سعود ، كلية العلوم الإدارية ، ٢٠٠٢).
٦. السواعي، خالد محمد (٢٠١٦)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٤)، الأردن ، جامعة الزرقا، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤتمر العلمي السنوي، خلال الفترة (١٢-١٤) نوفمبر، ٢٠١٦.
٧. السيد عبد المولى. (٢٠٢١). اقتصاديات التنمية والتخطيط. الإسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية.

٨. الشريجة، حسن سعود (٢٠١٩)، أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل التكتلات الاقتصادية "دراسة تحليلية بالتطبيق على سنغافورة والكويت"، رسالة ماجستير، (مصر: جامعة الزقازيق: كلية الدراسات العليا الآسيوية، ٢٠١٩).
٩. الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، ٢٠١٨.
١٠. بن سعيد، محمد (٢٠١٧)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصاد الجزائري، الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، مجلد ١، عدد ٢، ٢٠١٧.
١١. البنك المركزي السعودي، سنوات مختلفة.
١٢. تقارير وزارة المالية السعودية، سنوات مختلفة.
١٣. تقرير ممارسة الأعمال الذي أسس في عام ٢٠٠٢، يقيس أداء (١٩٠) دولة، من خلال ١٠ مؤشرات.
١٤. تودارو، ميشيل (٢٠١٧)، ترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، (الرياض: دار المريخ، ٢٠٠٧).
١٥. خطاب، محمد عبد اللطيف (٢٠١٦)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي للمملكة العربية السعودية، مجلة كلية بغداد الاقتصادية، عدد ٤٩، (العراق: الجامعة التكنولوجية، ٢٠١٦).
١٦. رحاب عبد السلام مجدي (٢٠٢٢)، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر خلال (١٩٨٠ - ٢٠٢٠)، المركز العربي الديمقراطي، أغسطس، ٢٠٢٢.
١٧. زدن، جمال (٢٠١٨)، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٦)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، عدد ٤، سبتمبر ٢٠١٨.
١٨. سجي، إسماعيل ابراهيم (٢٠٢٠)، تنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة، مجلة مال الاقتصادية، ١٨ يناير ٢٠٢٠.
١٩. سعود الطيب، سليم الحجابا، ومحمد شحاتيت. (٢٠١١). تأثير سعر الفائدة لأجل الاستهلاك الخاص: حالة الأردن الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٤). دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٨، العدد ٢٠٢.

٢٠. شاکر جباري. (٢٠١٥). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر). أم البواقي: (رسالة دكتوراه) كلية العلوم الاقتصادية بجملة العربي بن مهدي بأم البواقي - الجزائر .
٢١. عبد الحليم، محمد. (٢٠٢٠)، أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ومقترحات العلاج، *المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد ١، المجلد ٤٤*.
٢٢. عبد الفتاح، خيرية (٢٠١٨)، *المالية العامة، (الزقازيق: مكتبة مهيب، ٢٠١٨)*.
٢٣. عبد اللطيف، إسماعيل (٢٠٢٠)، العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (١٩٦١ - ٢٠١٨)، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج ٢١، ع ٣*.
٢٤. عبد القادر، مني محمد (٢٠١٨)، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي بالتطبيق على ماليزيا، رسالة ماجستير، (مصر: جامعة الزقازيق: كلية الدراسات العليا الآسيوية، ٢٠١٨)*.
٢٥. عبد القادر، محمد عبد القادر (٢٠٠٩)، *الحديث في الاقتصاد القياسي، (الإسكندرية: الدار الجامعة، ٢٠٠٩)*.
٢٦. عثمان، عزوز (٢٠٢١)، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار سياسة التحرير الاقتصادي (دراسة حالة مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد ٣، المجلد ١٢*.
٢٧. عصام أحمد البدوي. (٢٠١٧). العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري باستخدام نماذج النمو الداخلي. *المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الاول والثاني، ٦٧ - ٧٠*.
٢٨. علي عبد الوهاب نجا. (٢٠٢٣). *محددات العجز في الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٢١-١٩٨٠) دراسة تحليلية قياسية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية، ١٣ - ٥٢*.
٢٩. محبوب، عبد الحميد (٢٠١١)، *النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، (الزقازيق: مكتبة المدينة، ٢٠١١)*.

٣٠. هرون، بشير (٢٠٢٢)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال (١٩٩٠-٢٠١٨)، رسالة دكتوراه، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Alaa, s., Ashraf, s., & Marwa, E. (2021), "The impact of foreign direct investment on economic growth of Egypt(1980-2018)", International journal of economics and financial issues, 11(5), 74-85. Available at [The Impact of Foreign Direct Investment on the Economic Growth of Egypt \(1980-2018\)](#) .
2. Alabi, K. (2021) The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: Nigeria Experience. Open Journal of Applied Sciences, 9, 372-385. Available at [The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: Nigeria Experience](#).
3. Behrman, J.N, Decision Criteria for Foreign Investment in Latin America. N.Y Council of the American, 2001, p.64.
4. Chowdhury, M. R., & Alam, M. M. (2023). Dynamic Relationship among FDI, Capital Formation, Trade Openness, and Economic Growth in Bangladesh. *Journal of Economics and Finance Volume 14, Issue 4, 7- 9.*
Derado, D., & Horvatin, D. (2023). FDI and Economic Growth – Perspective of Southeast European Countries. *Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 26, No. 1, 119- 146.*
Fazaaloh, A. M. (2024). FDI and economic growth in Indonesia: a provincial and sectoral analysis. *Journal of Economic Structures*.
5. Fernandes, A. (2024). Impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Economic Growth: A Study of Brazil. *International Journal of Economics Vol.9, Issue 1, No.3., 31- 41.*
6. Flora, U. Tian, Z. Ezezue, J, O. (2020) FDI (foreign direct investment) as correlate of Rwanda Economic development, open journal of business and management, 8.
7. Koop, G. (2000). Analysis of Economic Data. Cornwall- England, UK.: John Wiley.
8. Masry, M,(2015) ,Does Foreign Direct Investment (FDI) Really Matter in Developing Countries? The case of Egypt, Research in world Economy, 6(4),69-70, Available at:
: https://www.aast.edu/pheed/staffadminview/pdf_retreive.php?url=8535_402_9_Does_Foreign_Direct_Investment_FDI_Reall.pdf&stafftype=staffpdf.

9. Minh, H. C. (2023). The impact of FDI on economic growth in developing countries: the role of FDI inflow and trade openness. *The Economics and Finance Letters* Vol. 10, No. 3,, 216- 229.
10. Narayan, P. K., & Narayan , S. (2005). Estimating Income and Price Elasticities of Imports for Fiji in A Co integration Framework. *Economic Modelling* -Vol. 22, Iss. 3, 423- 438.
11. Shrestha, A. C. (2024). Impact of FDI on Economic Growth of SAARC Nation. *Journal of Production, Operations Management and Economics*, 28- 38.
12. Yedder, N. B., & Ellouze, A. (2024). Exploring the Dynamic Links between FDI and Economic Growth in MENA Countries. *INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH AND INNOVATION IN SOCIAL SCIENCE*, 642- 650.

الملحق الإحصائي جدول رقم (٣)

نتائج اختبار فيليبس-بيرون (Philips-Perron) لدراسة استقرارية متغيرات الدراسة في مختلف المستويات

TO	OIL	INV	FDI	GDP	البيان	نوع النموذج	الحالة
-1.8441	-1.3110	0.3123	-3.5363	0.6732	t-Statistic	بالثابت Intercept	المستوى At level
0.3533	0.6122	0.9753	0.0133	0.9896	الاحتمال		
no	no	no	**	no	القرار		
-1.7456	-2.5226	-	-4.9365	-1.5380	t-Statistic	بالثابت والاتجاه العام Intercept and Trend	
0.7070	0.3159	0.6710	0.0020	0.7947	الاحتمال		
no	no	no	***	no	القرار		
-0.3445	-0.0105	2.8152	-2.5282	4.0762	t-Statistic	بدون ثابت واتجاه عام None	
0.5530	0.6718	0.9982	0.0132	0.9999	الاحتمال		
no	no	no	**	no	القرار		
d(TO)	d(OIL)	d(INV)	d(FDI)	d(GDP)			
-4.6159	-6.0351	-	-14.0423	-4.2721	t-Statistic	بالثابت Intercept	الفرق الأول 1 st Difference
0.0009	0.0000	0.0004	0.0000	0.0021	الاحتمال		
***	***	***	***	***	القرار		
-4.5084	-5.8258	-	-21.5102	-4.4055	t-Statistic	بالثابت والاتجاه العام Intercept and Trend	
0.0059	0.0002	0.0011	0.0000	0.0075	الاحتمال		
***	***	***	***	***	القرار		
-4.7194	-5.4481	-	-10.5273	-3.0001	t-Statistic	بدون ثابت واتجاه عام None	
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0040	الاحتمال		
***	***	***	***	***	القرار		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13.

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. And (no) Not Significant.

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (A.D.F) لدراسة استقرارية متغيرات الدراسة في مختلف المستويات

TO	OIL	INV	FDI	GDP	البيان	نوع النموذج	الحالة
-1.7170	-1.5113	-0.0439	-3.5363	0.7625	t-Statistic	بالثابت Intercept	المستوى At level
0.4134	0.5151	0.9473	0.0133	0.9917	الاحتمال		
no	no	no	**	no	القرار		
-1.6862	-2.4579	-1.9939	-4.8237	-1.4452	t-Statistic	بالثابت والاتجاه العام Intercept and Trend	
0.7340	0.3452	0.5824	0.0026	0.8273	الاحتمال		
no	no	no	***	no	القرار		
-0.3774	-0.3067	1.9379	-2.6106	4.3328	t-Statistic	بدون ثابت واتجاه عام None	
0.5404	0.5672	0.9854	0.0107	1.0000	الاحتمال		
no	no	no	**	no	القرار		
d(TO)	d(OIL)	d(INV)	d(FDI)	d(GDP)			
-4.7107	-5.2057	-4.9571	-7.9962	-4.2200	t-Statistic	بالثابت	الفرق الأول

قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

خالد سعد أبو الفتوح الفقي

TO	OIL	INV	FDI	GDP	البيان	نوع النموذج	الحالة
0.0007	0.0002	0.0003	0.0000	0.0025	الاحتمال	Intercept	1 st Difference
***	***	***	***	***	القرار		
-4.6821	-4.9636	-5.0084	-7.9890	-4.4857	t-Statistic	بالتثبيت والاتجاه العام Intercept and Trend	
0.0040	0.0020	0.0017	0.0000	0.0062	الاحتمال		
***	***	***	***	***	القرار	بدون ثابت واتجاه عام None	
-4.7984	-5.2133	-4.5179	-8.0557	-4.1896	t-Statistic		
0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0386	الاحتمال		
***	***	***	***	**	القرار		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. And (no) Not Significant.

جدول رقم (٥) نتائج اختبار الحدود

F-statistic=17.194760*		مستوى المعنوية
K=4		
I(1)	I(0)	
3.52	2.45	10%
4.01	2.86	5%
5.06	3.74	1%

المصدر: أعد بواسطة الباحث بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات وباستخدام برنامج Eviews 13. * معنوي عند ١٠% ، ** معنوي عند ٥% ، *** معنوي عند ١% .

جدول رقم (٦) تقديرات معاملات معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	0.0783	1.2756	-0.0614	0.9515
INV	3.0217	0.2644	11.4292	0.0000
OIL	0.3934	0.1158	3.3980	0.0021
TO	8.6021	85.1812	-2.4489	0.0211
C	78.3532	21.7570	3.6013	0.0016
R-squared	0.8550			
Adjusted R-squared	0.8022			

المصدر: أعد بواسطة الباحث بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات وباستخدام برنامج Eviews 12.

جدول رقم (٧) تقديرات معاملات معدل التضخم في الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.5699	0.2027	2.8121	0.0092
D(TO)	127.0425	24.7726	5.1283	0.0000
D(OIL)	127.1838	26.5034	4.7988	0.0001
ECT(-1)	-0.3592	0.0356	-10.0800	0.0000
R-squared	0.8550			
Adjusted R-squared	0.8327			

المصدر: أعد بواسطة الباحث بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات وباستخدام برنامج Eviews 13.

جدول رقم (٨) نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة

P-Value	F-statistic	اختبارات فحص البواقي وتوصيف النموذج
0.6148	0.498491	Breusch-Godfrey Serial correlation LM
0.9535	0.31184	Heteroskedasticity Test: Breush-Pagan-
0.233173	2.911947	Normality test of residuals Jarque-
0.8813	0.022834	Ramsey Reset test****

المصدر: أعد بواسطة الباحث بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات وباستخدام برنامج Eviews 13.

* الفرض العدم للاختبار هو عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي ، ** الفرض العدم للاختبار هو ثبات تباين الخطأ العشوائي.
*** الفرض العدم للاختبار أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً ، **** الفرض العدم للاختبار هو صحة توصيف النموذج.

جدول رقم (٩) نتائج اختبار السببية لجرانجر (Granger Causality)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FDI does not Granger Cause GDP	32	0.0314	0.8607
GDP does not Granger Cause FDI		8.6294	0.0064
INV does not Granger Cause GDP	32	1.3350	0.2574
GDP does not Granger Cause INV		6.1996	0.0188
OIL does not Granger Cause GDP	32	0.9150	0.3467
GDP does not Granger Cause OIL		1.1387	0.2947
TO does not Granger Cause GDP	32	0.8914	0.3529
GDP does not Granger Cause TO		0.8003	0.3784

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13 .

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13 .

جدول رقم (١٠) يوضح متغيرات الدراسة

Year	GDP	FDI	Inv	Oil	T.O
1990	284.23	4.50	53.71	54.60	0.40
1991	326.88	0.40	66.33	39.50	0.38
1992	339.92	-0.20	68.83	42.20	0.39
1993	335.28	3.45	73.27	39.50	0.34
1994	337.15	0.87	61.94	35.90	0.34
1995	337.87	-4.42	65.03	40.30	0.37
1996	346.78	-2.46	60.02	53.10	0.40
1997	350.61	6.42	61.62	48.60	0.39
1998	360.75	10.53	74.04	31.20	0.30
1999	347.18	-1.67	67.67	43.90	0.35
2000	366.71	-3.64	63.63	79.00	0.43
2001	362.27	0.04	66.15	61.40	0.40
2002	352.05	-1.14	63.41	59.40	0.41
2003	391.63	-1.06	71.67	79.90	0.46
2004	422.80	-0.55	80.99	110.30	0.51
2005	446.37	5.96	86.20	160.50	0.57
2006	458.81	7.27	93.84	187.20	0.60
2007	467.29	6.94	110.52	197.30	0.60
2008	496.49	5.26	113.22	281.10	0.62
2009	486.27	0.49	125.25	148.60	0.47
2010	510.77	4.72	124.79	200.20	0.50
2011	566.93	3.92	127.09	332.60	0.56
2012	597.70	4.06	132.17	351.70	0.54
2013	614.73	2.75	144.26	335.10	0.51
2014	639.49	1.26	159.41	309.10	0.46
2015	669.48	3.97	196.53	160.40	0.33
2016	685.30	22.59	175.49	133.20	0.30
2017	684.83	0.97	164.00	168.90	0.34
2018	703.74	10.09	145.82	237.80	0.37
2019	709.60	2.61	158.85	204.00	0.34
2020	678.79	1.50	163.58	117.30	0.25
2021	708.16	18.72	172.07	207.10	0.33
2022	769.63	19.48	189.63	266.10	0.40

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية (World Development Indicators) الصادرة

من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، جميع قيم المتغيرات بالمليار دولار ماعدا الانفتاح التجاري فهو معدل.